

## تعزير ثقافة النزاهة في القضاء<sup>1</sup>

أيها السيّدات والسادة،

"من أجل منع إساءة استخدام السلطة، يجب على السلطة أن توفقت السلطة". تلك كانت وصية مونتسكيو التي باتت اليوم تُلقى بثقلها أكثر من ذي قبل على السلطة القضائية، بعد أن أظهرت الممارسة أن السلطتين التنفيذية والتشريعية ملتصقتان ببعضهما البعض حتى التلاحم، وإنّ السُلطة القضائية هي ضامنةٌ حسن ممارسة السلطات العامة لدورها من دون أيّ جنوح، بما يحفظ حريات كلِّ مواطنٍ وحقوقه؛ لذا أصبحت الشعوب أكثر حرصاً على استقلال السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية. وهذا الاستقلال ليس منحةً أو هديّةً أو إمتيازاً للقاضي، بل هو واجبٌ عليه وحقٌّ للمواطن وضمانةٌ للمجتمع. أمّا النزاهة، فهي الرادع الأهم لمنع القاضي من إساءة استخدام استقلاله.

لقد شكّلت النزاهة هاجس القضاء اللبناني منذ العام 1965، حين صرف مجلس القضاء الأعلى ستّة عشر قاضياً من الخدمة الفعلية لانتفاء النزاهة لديهم. كما اقترح المجلس على الحكومة، وقتذاك، إلغاء الترخيص للقضاة بالتدريس في معاهد الحقوق وذلك للحدّ من أدوات التأثير المالي عليهم. وفي العام 2001، اعتُبر رئيس مجلس القضاء الأعلى أنّ ممارسة القضاة مهامّ خارج نطاق عملهم القضائي، كالتدريس في الجامعات وتأليف الكتب والقيام بأعمال اللجان والمشاركة في الندوات، يصرّفهم عن متابعة عملهم القضائي الأساسي ويساهم في تأخير الفصل بالدعوى، ما يؤثّر سلباً على حسن سير العدالة. علماً أنّ التأخير في فصل الدعوى يُشكّل أحد أوجه الفساد في القضاء منذُ أن أعلن محامي الادعاء العام "سيسرون" أثناء محاكمة "فيريس Verres"، أمام مجلس الشيوخ Sénat في روما، في العام 70 قبل الميلاد، أنّ "فيريس Verres" ظنّ أنّه يستطيع بماله شراء كلِّ شيء وحتى إطالة أمد المحاكمة.

<sup>1</sup> كلمة الرئيس الأول لمحكمة التمييز اللبنانية رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي جان داود فهد في افتتاح حفل إطلاق الشبكة العالمية للنزاهة القضائية في فيينا بتاريخ 9 نيسان 2018.

في العام 2005، وضعت لجنة من كبار القضاة في لبنان وثيقة "القواعد الأساسية لأخلاقيات القضاء". حدّدت هذه الوثيقة السلوك الواجب على القاضي اتّباعه للمحافظة على استقلاله وتجرّده ونزاهته، وأبرزت أهمية تقيّده بموجب التحفّظ؛ كما شدّدت على ضرورة اتّسام القيمين على العدالة بمزايا الشجاعة الأدبية والتواضع والصدق والشرف والأهليّة والنشاط؛ وقد شكّلت هذه الوثيقة قواعد إرشادية للقضاة ودليلاً موجّهاً في المساءلة التأديبية. وفي السنوات الخمس المنصرمة، صدرَ عن مجالس التأديب القضائية أكثر من أربعين قراراً تأديبياً، وتمّ صرفُ قاضيين من الخدمة الفعلية، كما استجاب خمسة قضاة لطلب مجلس القضاء الأعلى بتقديم استقالتهم؛ ويعملُ مجلس القضاء الأعلى على نشر ثقافة الأخلاقيات القضائية وتعميمها، وهي مادة دراسية أساسية في معهد الدروس القضائية؛ وهو باشرَ العملَ حالياً على تطوير هذه المبادئ، بعد حلول عصر التواصل الاجتماعي على الشبكة الافتراضية.

في العام 2009 عقدت السلطة القضائية خلية للبحث في تطوير العدالة اللبنانية، وخرجت بتوصيات عدة منها وجوب إخضاع القضاة العاملين للتدريب المستمر والالتزام بالقواعد المناقبية والمسلكية المنصوص عليها في القوانين وفي وثيقة القواعد الأساسية لأخلاقيات القضاء.

في العام 2013 أنشأ مجلس القضاء الأعلى هيئات إستشارية قضائية مُنتخبة من القضاة بغية إشراك القضاة أنفسهم في إدارة محاكمهم، وتنظيم طريقة التواصل بين مجلس القضاء الأعلى والقضاة، وتمكينهم من إيصال أفكارهم ومطالبهم ومقترحاتهم إلى مجلس القضاء الأعلى، وتعزيز روح التعاون بينهم، والاستفادة من طاقاتهم وآرائهم في كلِّ أمرٍ من شأنه الإرتقاء بعمل السلطة القضائية.

في العام 2014، دخلَ نظامُ التدريب المستمر للقاضي حيّز التنفيذ بغية صقل مهاراته.

في العام 2014، كذلك، إرتأى المجلس إدخال مفهوم التقييم على عمل القضاء، لما لتقييم الأداء القضائي من تأثير على المنظومة القضائية التي يفترض بها أن تعمل على تطوير وسائل

حلّ النزاعات القضائية ضمن وقتٍ معقول. إنّ التقييم يُساهم في تحديد القدرات البشرية للسلطة القضائية، ويُساعد على تطوير برامج التدريس في معهد الدروس القضائية، وبرامج التدريب المُستمرّ للقضاة، ويُسهّل منح كلّ قاضٍ منصباً يتناسب مع قدراته. وقد وضعت الهيئات الإستشارية المنتخبة نظام التقييم بمساعدة خبراء من إيطاليا وفرنسا وألمانيا وبدعم من مؤسسة كونراد أديناور، وجرى الانتهاء من وضعه في العام 2017؛ وهو يرتكز على قيام القاضي بتقييم نفسه وقيام لجنة قضائية منتخبة بتقييمه؛ ونأمل أن تجري المباشرة بتنفيذه خلال السنة القادمة.

إنّ جميع هذه الخطوات الهادفة إلى تطوير النزاهة في القضاء، أدت إلى تحسين أداء العدالة اللبنانية بشكلٍ ملحوظٍ كمّاً ونوعاً، وذلك رغمّ انعدام وجود التمويل لأيّ من الخطوات التي جرى تنفيذها، فموازنة وزارة العدل في لبنان لا تتجاوز 0,4 بالمئة من حجم الموازنة العامة، وليس للسلطة القضائية موازنة مستقلة عن موازنة وزارة العدل. إلا أنّ هذا التطور في نوعية العمل القضائي لم ينعكس في تقارير المنظمات الدولية التي تُعنى بقياس العمل القضائي، حتى أنّ أيّاً منها لم يطلب من مجلس القضاء الأعلى أيّ مُعطيات أو دراسات أو إحصاءات حول عمل المحاكم، وهي إحصاءات أصبحت متوافرة في لبنان منذ العام 2013. كما أنّ هذه التقارير لم تأخذ بعين الاعتبار أثر النزوح الأجنبيّ القسريّ إلى لبنان على البنية القضائية؛ فالسلطة القضائية وجدت نفسها، خلال فترة لا تتعدّى الخمس سنوات، أمام نزوح ما لا يقلّ عن مليون وخمسمائة ألفٍ وافدٍ إلى لبنان، تسبّبوا بزيادة في عدد الدعاوى بنسبة خمسة وثلاثين بالمئة؛ وإنّ لبنان يتطلّع إلى التعاون القضائيّ الدوليّ سبيلاً للخروج من هذه الأزمة القضائية. وإنّني أعتبم هذه المناسبة فرصةً لدعوة المنظمات الدُوليّة المنوّة عنها أنفاً إلى التواصل مع السلطات القضائية الرسمية، إلى جانب المصادر الأخرى التي تستمدّ منها المعلومات اللازمة، وذلك قبل وضع دراساتٍ وبياناتٍ تصنيف الأنظمة القضائية.

أيها السيدات والسادة،

لم يعد بإمكان السلطات القضائية في أيّ بلدٍ أن تعملَ بمفردها، فالتحدياتُ القضائيةُ هي نفسها في جميع الدول، ما يوجبُ زيادةَ التعاونِ الدوليِّ القضائيِّ بغيةً تبادلِ الخبرات؛ فأبديتُ من الأنظمةِ القضائيةِ في العالمِ لا يواجهُ اليومَ تحدياتٍ إدخالِ القضاءِ في العالمِ الرقميِّ وزيادةَ عددِ القضاةِ وتدعيمِ استقلالِ القضاءِ وقياسِ الوقتِ القضائيِّ والمحافظةِ على النزاهةِ وثورةِ التواصلِ الاجتماعيِّ مع ما لها من أثرٍ على القضاة؟ لذا، أدعو الى تكثيفِ الورشِ القضائيةِ الدوليةِ كي يبقى القضاءُ ضامناً للحرياتِ وللحقوقِ الفرديةِ، ورادعاً لجميعِ أشكالِ الجُنوحِ في ممارساتِ السلطاتِ العامةِ، وحارساً لثقافةِ النزاهةِ.

وشكراً.